القائمة المشتركة: الواقع ومستقبلها

تشرين الثاني 2020

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

مدى الكـرمل

ترمي هذه الورقة إلى تحليل وضع القائمة المشتركة الراهن في أعقاب الخلافات العميقة التي ظهرت مؤخّرًا. ولعلّ أبرز أسباب هذه الخلافات هو تصريحات وسلوك النائب د. منصور عبّاس عمومًا، وفي الآونة الأخيرة خصوصًا، حيث يُدْرجها ضمن ما يسمّيه "توجُّهه السياسيّ الجديد" في التعاطي مع الحكومة والمؤسّسة الإسرائيليّتَيْن، ولا سيّما علاقاته مع حزب الليكود ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. تنطلق هذه الورقة من مقولة مُفادُها أنّ ما تمرّ به القائمة المشتركة نابع من طغيان توجُّهات سياسيّة متفاوتة، وأحيانًا متباينة، بين مركّبات القائمة المشتركة، أبرزها هو تبنّي فكرة الاندماج التامّ في اللعبة السياسيّة الإسرائيليّة، في سبيل التأثير في قضايا مدنيّة بعضها جماعيّ وبعضها يتمثّل في تحصيل إنجازات مطلبيّة عينيّة.[1] وقد يعكس هذا حالة من التكيّف لدى بعض مركّبات القائمة المشتركة لحالة الأسرلة التي تتغلغل في المجتمع الفلسطينيّ؛ فبدلًا من مواجهتها بالعودة إلى خطاب سياسيّ وطنيّ تَكون في مركزه الحقوقُ المدنيّة الجماعيّة، يُكرَّس ويُعاد إنتاجه عبْر توجه اندماجيّ في اللعبة السياسيّة الإسرائيليّة بصورة بدائيّة، وكأنّ الحقوق المدنيّة في حالة الفلسطينيّين في إسرائيل تُحقَّق عبْر تغيير /تغييب مواقف سياسيّة.

مقدّمة:

تُظهر الأزمة الأخيرة التي تمرّ بها القائمة المشتركة، كما كانت لحظات التأزّم السابقة، على نحوٍ ما حصل من انقسام في القائمة عشيّة انتخابات الكنيست في نيسان عام 2019، أنّ القائمة المشتركة لم تكن نتاج مشروع سياسيّ جماعيّ عُبِّرَ عنه في تشكيل قائمة وحدويّة، بل كانت نتاج ظروف طارئة أهمّها رفع نسبة الحسم. فرضت هذه الظروف على الحركات والأحزاب المشارِكة في الكنيست تشكيل وحدة انتخابيّة لخوض الانتخابات، ولذا ليس من قبيل المصادفة أنّ القائمة المشتركة لم تضمّ مركّبات أخرى إلى داخلها. خلال السنوات الخمس الماضية، لم تنجح القائمة المشتركة، على المستوى البرلمانيّ، في الاتّفاق على منظومة عمل جماعيّة، ويظهر ذلك في العمل المستقلّ للقوائم الأربع في كثير من الأمور، ولم تنجح أن تنسّق في ما بينها في مفاصل أخرى.

منحت غالبيّة الجمهور العربيّ القائمة المشتركة في دورة الانتخابات الأخيرة في آذار (2020) ثقة كبيرة، بحصولها على 15 مقعدًا، ونسبة تأييد تجاوزت 80% من جمهور الناخبين العرب، إذ وفّرت البيئة السياسيّة الإسرائيليّة على نحوٍ استثنائيّ فرصةً لتحقيق مصداقيّة لخطاب القائمة عشيّة الانتخابات بشأن قدرتها على المساهمة في إسقاط حكومة نتنياهو. بَيْدَ أنّ قيادة القائمة المشتركة، بمختلف مركّباتها، لم تدرك حقيقتَيْن معروفتَيْن: الأولى أنّ هذه البيئة متغيّرة، وما خلَقَ هذه البيئةَ هو موقف حزب "يسرائيل بيتينو" ("إسرائيل بيتنا") برئاسة أفيجدور ليبرمان بعدم الدخول في ائتلاف حكوميّ برئاسة نتنياهو عشيّة انتخابات نيسان عام 2019.[2] والحقيقة الثانية هي أنّ النظام السياسيّ الإسرائيليّ -بوصفه نظامًا استعماريًّا وإقصائيًّا ينطلق من تفوُّق وأفضليّة المجموعة اليهوديّة في تقرير مصير نتائج الانتخابات- لن يسمح لجسم عربيّ أن يحدّد طبيعة الحكومة

[1] صعابنه، عميد. (2019). "تحليل مواقف الفلسطينيّين في إسرائيل من أنماط المشاركة السياسيّة المختلفة". لدى: مهنّد مصطفى. (محرّر). الفلسطينيّون في إسرائيل: تحوّلات المشاركة السياسيّة في العَقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل (ص 10-22)، كتاب مؤتمر مدى الكرمل السنويّ. حيفا. مدى الكرمل.

[2] مصطفى، مهنّد. (2020). ليبرمان وسؤال الدين والدولة. مجلّة الدراسات الفلسطينيّة، العدد 121. ص 57-61.

القادمة، وهذا ليس تحليلًا بأثر رجعيّ، وإنّما هو أمر معروف وقيل قبل إعلان نتائج الانتخابات الأخيرة، والانحراف عن التفوّق والأفضليّة هذين كان أحدَ الأسباب المركزيّة التي أدّت إلى اغتيال يتسحاق رابين عام 1995.[3]

التأزّم السياسيّ الأخير

الأزمة السياسيّة الحاليّة التي تمرّ بها القائمة المشتركة، والتي تَسبّب بها سلوك وتصريحات عضو الكنيست منصور عبّاس النائب عن القائمة العربيّة الموحّدة في القائمة المشتركة، ليست الأولى، وعلى ما يبدو لن تكون الأخيرة. لم يبدأ الصراع داخل القائمة مع تصريحات عبّاس، بل هو صراع متراكم، وجاءت هذه الأخيرة لتصعّده. ساهم هذا الصراع في تآكل ثقة الجمهور العربيّ بالقائمة المشتركة كما تُبيّن الاستطلاعات. فحسب استطلاع أَجْرتْه صحيفة "معاريف" في نهاية شهر تشرين الثاني (2020)، حصلت القائمة المشتركة على 11 مقعدًا، وفي استطلاع آخر حصلت على 13 مقعدًا.[4] وفي استطلاع سبقهما أُجْرِيَ في تشرين الأوّل (2020)، حصلت القائمة المشتركة على 11 مقعدًا.[5] في هذه الاستطلاعات، تحصل كتلة اليمين على عدد مقاعد يتجاوز 61 مقعدًا إن يكن حزبا الليكود وَ "يمينا" في ائتلاف حكوميّ مستقبليّ.

تراجُع تمثيل القائمة المشتركة، حسب تقديرنا، مَرَدُّه إلى تآكل ثقة الجمهور العربيّ بالقائمة المشتركة بسبب الصراعات الداخليّة، وغياب العمل الجماعيّ، وعدم الوفاء بوعود وتصريحات أُطلِقت عشيّة الانتخابات. هذه الصراعات قد تُفضي إلى تفكيك القائمة المشتركة عشيّة دورة الانتخابات القادمة. ولعلّ التصريحات الواردة على لسان أحد أعضاء القائمة المشتركة: "السياسة المحلّيّة في الحضيض حاليًّا، ستقود دورة انتخابات إضافيّة لأضرار جسيمة وحتميّة بالذات فيما يتعلّق بنسبة تمثيل المشتركة بالكنيست وهو أمر نحاول تلافيه"، وعلى لسان آخر: "وقال مسؤول رفيع المستوى عن القائمة المشتركة إنّه على الرغم من الغضب تجاه بعض تصرّفات منصور عبّاس، لا تملك أحزاب المشتركة الكثير من الخيارات السياسيّة للمناورة"،[6] لعلّها تكشف عن حقيقة القائمة المشتركة التي تتهاون مع تصريحات وتصرّفات النائب منصور عبّاس على أنّها نابعة من مبدأ "ما في اليد حيلة". وعلى ما يبدو، دفعت هذه الصراعات القائمة المشتركة إلى الشروع في فحص أرضيّة تفكيك القائمة المشتركة إلى كتلتين. هذا ما يفيد به مقال نشرته صحيفة "هآرتس" جاء فيه:

> **"أفاد تحليل داخليّ أَجْرته القائمة المشتركة أنّ انخفاضًا بنسبة 45% سيطرأ على نسبة الاقتراع إن اختارت أحزاب المشتركة خوض الانتخابات في قائمتين منفصلتين؛ إذ سيضرّ هذا السيناريو بتمثيل جميع الأحزاب الأربعة في الكنيست إضرارًا جسيمًا، بل سيزيد كذلك من قوّة وتأثير الأحزاب الصهيونيّة على حساب القائمة المشتركة. تعترف القائمة المشتركة أنّ نسبة الحسم هي الاعتبار**

[3] رزق الله، باسل. (2020، شباط). المشترك الفلسطينيّ في برامج وخطاب الأحزاب الصهيونيّة. تقدير موقف. حيفا: مدى الكرمل.

[4] كوهن، موشيه. (2020، 27 تشرين الثاني). استطلاع "معاريف": زاد الليكود الفجوة بينه وبين [حزب] يمينا، يش عتيد يعزّز من قوّته. معاريف. (بالعبريّة).

[5] هراري، أمنون. (2020، 19 تشرين الثاني). الاستطلاع الذي منح أغلبيّة لمعارضي نتنياهو على ما يبدو أنّه غير واقعيّ، ولكنّه قد يردعه عن التوجّه إلى انتخابات. هآرتس. (بالعبريّة).

[6] خوري، جاكي. (2020، 11 تشرين الثاني). منصور عبّاس في جيب نتنياهو. هآرتس **(الساحة).**

المركزيّ الذي يدفع أحزابها للإبقاء على القائمة المشتركة موحّدة؛ إلّا أنّ مصادرَ أخرى ادّعت أنّ حزب الليكود يحاول خفض نسبة الحسم بغية التعجيل في تفكيك القائمة المشتركة. لكن ما زالت هذه القضيّة ضبابيّة حتّى الآن، بل تجابه كذلك معارضة شديدة ولا سيّما من قِبل حزب "كاحول لافان" وحزب "شاس".[7]

طفت أزمة المشتركة، في هذه المرحلة، على السطح في أحداث عدّة، من أهمّها ما حدث في اجتماع لجنة مكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربيّ التي يرأسها عبّاس، والتي دُعِيَ إليها رئيس الحكومة نتنياهو. تولَّدَ عن هذه الجلسة صراع داخل المشتركة، كان من بين مظاهره تصريحاتُ عبّاس المادحة للشرطة في مواجهة الجريمة. فقد قال النائب إمطانس شحادة، عضو التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ في القائمة المشتركة، "إنّ قرارات عبّاس لا تجري في إطار التنسيق مع المشتركة. نحن نريد عملًا جماعيًّا لكي نكون أقوى أمام المؤسّسة، وقضيّة العنف تهمّ الجميع، ونحن أصلًا أوّل من طالب بخطّة حكوميّة شاملة لمكافحة العنف في المجتمع العربيّ، تشمل جهاز التعليم والاقتصاد ونشر الثقافة والوعي، بالشراكة مع السلطات المحلّيّة، وإلّا فلا يمكن التعامل مع العنف. لذا فإنّ تجاهل مركّبات القائمة وتجاهل العمل الجماعيّ وتجاهل المطالب الجماعيّة يضرّ بالقائمة المشتركة".[8]

أمّا السكرتير العامّ للجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، منصور دهامشة، فقد أكّد على وجود مشكلة التنسيق في القائمة المشتركة بناءً على ما حدث في جلسة مكافحة العنف بقوله: "إنّه أمر غير طبيعيّ في ظلّ تصرّفات لم يُتّفَق عليها في القائمة المشتركة، وهذا سبب عتبنا على منصور عبّاس والقائمة العربيّة الموحّدة، وهذا الموضوع كان ينبغي له أن يُبحث في هيئات القائمة المشتركة ويجري التوصّل إلى قرار مشترك، وعتبنا هذا نابع من منطلق المسؤوليّة لا من منطلق الاتّهام. والنقاشات السياسيّة قائمة باستمرار ويجب أن نتجاوزها بحذر وذكاء، وهذه قضيّة عينيّة تعكس وجهات نظر مختلفة وهي قابلة للنقاش وقابلة للتجسير، وتلك هي مسؤوليّتنا، أن نخرج في النهاية بقرار وموقف موحّدين ولا أقول إنّ زلزالًا أو أزمة وقعا في المشتركة".[9] واعتبرت النائبة سندس صالح (عضو الكنيست عن الحركة العربيّة للتغيير في القائمة المشتركة) أنّ ما يحدث "لا يتعدّى كونه تعدّديّة في الآراء لا أكثر".[10] وقد لا نجانب الصواب إذا قلنا إنّ هذين التصريحين يعتبان على النائب لعدم تنسيقه مع مركّبات المشتركة، لا للتنسيق مع نتنياهو وأحزاب اليمين.

على أيّة حال، حملت سلوكيّات وتصريحات عبّاس ردّة فعل غاضبة داخل القائمة المشتركة. في أعقاب اللقاء الأخير الذي أُجْرِيَ مع عبّاس في قناة 20 التلفزيونيّة اليمينيّة،[11] والذي صرّح فيه أنّه إذا سارت القائمة المشتركة حسب توجُّهاته فإنّ ذلك سيؤدّي إلى تفكيك المشتركة، أضاف أنّه وضع القائمة العربيّة الموحّدة في موضع تستطيع فيه التعامل مع كلّ التيّارات السياسيّة الإسرائيليّة، موضّحًا هذا السلوك بأنّه "التزام للجمهور الذي انتخبه، وعلينا أن نتقدّم بالأمور الحارقة للمجتمع العربيّ لا أن

[7] المصدر السابق.

[8] حسن، زكريّا. (2020، 6 تشرين الثاني). ماذا يحدث في المشتركة؟ موقع عرب 48.

[9] المصدر السابق.

[10] المصدر السابق.

[11] أخبار 20. (2020، 24 تشرين الثاني). عضو الكنيست عبّاس: "نحن لا يسار ولا يمين"، المقابلة الكاملة. قناة 20 (صوت الشعب). (بالعبريّة).

نلقي الشعارات". وأشار في اللقاء قائلًا: "أنا أملك رؤية للتفاهم والشراكة والتسامح بين الشعبين، وكلّ تسوية سياسيّة تحقّق ذلك أنا أؤيّدها [...] وأنا شريك في مبادرة للسلام الدينيّ". واقترح عبّاس في اللقاء عدمَ النظر إلى التاريخ والسرديّات التاريخيّة، والنظرَ إلى المستقبل. وعندما سُئِل عمّا إذا كان سيوصي على نتنياهو في المرّة القادمة أجاب: "قوّة السياسيّ في ألّا يكون مفهومًا ضمنًا، وكلّ اقتراح سيأتي سوف نناقشه وبعد ذلك نقرّر". وقال النائب إمطانس شحادة، عضو التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ في القائمة المشتركة: "لا عجب أن يختار عضو الكنيست منصور عبّاس بوق نتنياهو واليمين المتطرّف (القناة 20) للإعلان عن انسحابه من القائمة المشتركة. تلك طريقة أصليّة لخدمة بيبي. إنّ عضو الكنيست عبّاس غير جدير بالقيادة. سنواصل الطريق من هنا".[12] وألقت النائبة عايدة توما بتصريح أكثر مباشَرةً (من طرف الجبهة الديمقراطيّة) بقولها: "أشعر بالحرج لأنّه لا يزال هناك شخص يعتقد أنّ بإمكانه الحصول على شيء جيّد من نتنياهو. لسنا بحاجة إلى إقناع اليمين الفاشيّ للحصول على حقوقنا. هذا أمر لا يُغتفر".[13]

توالت تصريحات منصور عبّاس وعدم نفيه التنسيق مع نتنياهو، مدّعيًا أنّه أتى بخطاب سياسيّ جديد في السياسة العربيّة؛ ففي بيان أصدره أشار إلى أنّ أسلوب المشتركة هو أسلوب "شعبويّ"، وذكر في بيانه أنّه سيطلب من القائمة المشتركة التخلّي عن هذا الأسلوب في الانتخابات القادمة، حيث ذكر في بيانه هذه النقاط تحديدًا:

> **"نريد للقائمة المشتركة أن تكون قادرة على تحقيق مطالب الشعب الذي انتخبها، وهذا لن يحدث إذا استمررنا بأسلوب المعارضة والوقوف على دكّة الاحتياط. ما أقوله وطرحته هو تغيير لمَوْضعة العرب في الخارطة السياسيّة في الدولة. ما كنت قد قلته بكلّ بساطة هو أنّنا كعرب لسنا بحاجة إلى أن نكون جزءًا من المعسكرات الإسرائيليّة الثلاثة، لا يمين، ولا يسار، ولا مركز، بل نحن بحاجة إلى أن نكون معسكرًا بحدّ ذاتنا يقف على الحياد من خلافاتهم، وأن نتحرّك بقراراتنا وَفق مصلحة مجتمعنا وشعبنا دون المسّ أو التنازل عن ثوابتنا، وهذا ما قد يجعل المشتركة قادرة على تحقيق مطالب الشعب الذي انتخبها [...] تحدّثت في النقطة السابقة عن الأسلوب السياسيّ للقائمة المشتركة، وفي هذه النقطة سأتحدّث عن أسلوب النائب العربيّ بصورة عامّة. أعلم أنّ هناك من ينتقد أسلوبي، وهناك من لا يغفر لي أنّني أضع "الإيچو العربيّ" جانبًا، عند حديثي مع وزير أو رئيس حكومة، وأعلم أنّ هناك من يحاول أن يضع هذا الأسلوب في خانة غير المقبول حين يقارنه بأسلوب "العرب الأقوياء"، ولكن سامحوني؛ فأنا لست ذاهبًا إلى البرلمان للعربدة أو الصياح أو شتم أحد، ولا أعتقد أنّ أسلوب الشعبويّة سيُوصِل مجتمعنا إلى برّ الأمان، وعلينا عند تشكيل القائمة المشتركة أن نتّفق على الابتعاد عن هذا الأسلوب الشعبويّ لِما ينطوي عليه ذلك من ضرر لمجتمعنا".**[14]

---

[12] تايمز أوف إسرائيل. (2020، 25 تشرين الثاني). انتقادات حادّة للنائب العربيّ منصور عبّاس من داخل حزبه "القائمة المشتركة" بسبب حثّه على التعاون مع نتنياهو. تايمز أوف إسرائيل.

[13] المصدر السابق.

[14] موقع بانيت. (2020، 25 تشرين الثاني). النائب منصور عبّاس: "كفى تزويرًا للحقائق والكلام". موقع بانيت.

خاتمة: أزمة سياسيّة موصولة أَمْ منفردة؟

عرضنا حتّى الآن جزءًا من النقاش الداخليّ في القائمة المشتركة حول نهج منصور عبّاس، والذي لا يُعتبر نهجًا جديدًا كما يكتب عبّاس، بل هو نهجٌ اتّبعه في السابق سياسيّون من أحزاب عربيّة انبثقت وتبعت للأحزاب الصهيونيّة الحاكمة في الكنيست منذ الكنيست الأوّل، نهجٌ ينزع السياسةَ ويغيّبها عن القضايا المطلبيّة، ويتعامل مع هذه المطالب على أنّها مَكْرمة يحتاج الشخص إلى تغييب مواقفه للحصول عليها، فضلًا عن حصر عمل البرلمانيّ العربيّ في أن يكون وسيطًا بين الجمهور والحكومة. ليست مَهَمّة هذه الورقة تأطير خطاب وسلوك عبّاس في مقاربة تاريخيّة للعمل البرلمانيّ والسياسيّ العربيّ، بل في سياق خطاب القائمة المشتركة في العام المنصرم. حصل عبّاس على شرعيّة سلوكه وخطابه من خطاب المشتركة في التوصية على چانتس، التوصية التي حظيت بإجماع مركّباتها على الرغم من اختلافها في التبريرات والدوافع لها، ومن مجْمل الخطاب السياسيّ للقائمة المشتركة في السنوات الأخيرة التي تعاملت مع نفسها على أنّها معارضة إسرائيليّة. وقد يكون ما أثار حنقَ بعض أعضاء القائمة المشتركة أنّ تصريحات منصور عبّاس ناقضت تصريحات القائمة المشتركة ووعودها بالإطاحة بحكْم نتنياهو، وها هو شريكهم ينسّق مع نتنياهو حينًا، ويفضّله عليهم أحيانًا أخرى.

تنطلق فكرة خطاب وسلوك عبّاس من أنّ العرب ليسوا يمينًا ولا يسارًا ولا وسطًا، وليسوا في جيب أحد، ومن فكرة أنّه لا فرق بين هذه التيّارات. ينطلق هذا التبرير من اعتبارٍ ملخَّصُهُ: بما أنّه لا فرق بينهم، يمكن التعامل معهم جميعًا حسب المصالح التي يريد تحقيقها هذا السلوك والخطاب. لكن هذا الخطاب يخطئ في مجموعة من المسائل:

أوّلًا: الخطاب السياسيّ الوطنيّ الذي يتعامل مع هذه التيّارات على أساس أنّه لا فرق بينها يعتبرها كلّها جزءًا من منظومة استعماريّة، بغية عدم التعامل معها كلّها، لا من أجل تبرير التعامل معها حسب المصالح. في هذا الصدد، فإن مقولة "الوقوف على الحياد" التي جاءت في بيان عباس خطيرة، فكيف يمكن الوقوف على الحياد، وجزء من صراعاتهم، يتعلق تارة بقضايا سياسيّة وطنيّة تهمنا، وتارة بقضايا مدنيّة تُؤثر علينا.

ثانيًا: على الرغم من الخطأ السياسيّ والتاريخيّ الذي وقعت فيه القائمة المشتركة في التوصية على چانتس، فإنّ الخطأ الأوّل لا يبرّر ولا يُشَرْعِن الخطيئة التي تلته.

ثالثًا: على الرغم من الخطأ، ثانيةً، في التوصية على چانتس وما حمله ذلك من آثار على تعزيز الأَشْرلة في صفوف الفلسطينيّين، فإنّ ذاك جرى بإجماع سياسيّ بين مركّبات المشتركة، وكلّ منهم كانت له دوافع سياسيّة مختلفة، لكن الإجماع على فعل التوصية لا يقلّ خطورة عن فعل التوصية.

رابعًا: بات من الواضح أنّ هذا الخطاب يقرأ توجّهًا في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل مؤيّدًا للسعي إلى الاندماج في اللعبة السياسيّة الإسرائيليّة كمعارضة إسرائيليّة عاديّة، ابتغاءَ التأثير وتحصيل حقوق مطلبيّة، ولكن هل على القيادة السياسيّة الوطنيّة التكيُّفُ مع هذا التوجّه، أم السعيُ إلى تغييره وإعادةُ النفَس السياسيّ والنضاليّ عبْر بناء مشروع سياسيّ جماعيّ مشترك تلتفّ حوله الجماهير الفلسطينيّة؟

خامسًا: يتعامل هذا الخطاب مع مفهوم المواطَنة تعاملًا مدنيًّا بدائيًّا، دون إعطائها جوهرًا سياسيًّا متحدّيًا عبْر التعامل مع المجموعة الفلسطينيّة كمجموعة وطن قوميّة لها حقوق جماعيّة، تُحصّلُها بالنضال الجماعيّ وتنظيم المجتمع، بل يتعامل معها وكأنّها مجموعة سكّانيّة كسائر المجموعات الإثنيّة المهاجرة في إسرائيل، كالمجموعة الأثيوبيّة والروسيّة -على سبيل المثال.

سادسًا: روّجت القائمة المشتركة فكرةَ قدرتها على إسقاط اليمين ونتنياهو، وهو توجُّه انتقدناه في ورقة تقدير موقف سابقة. على أيّة حال، كان هذا الخطاب دافعًا للمزيد من التصويت للمشتركة، ولا سيّما أنّ نتنياهو حرّض في دورات الانتخابات السابقة على الجماهير العربيّة ممّا زاد من نسبة المشاركة. فإذا كان هذا أحدَ مصادر قوّة المشتركة، فإنّ نهج عبّاس هو نقيض لهذه الفكرة، بصرف النظر عن صحّتها وعدم صحّتها.[15]

سابعًا: ما يَحدث في المشتركة في السنوات الأخيرة هو -في الأساس- صراع بين **من** يريد أن تكون المشتركة جزءًا من اليسار الصهيونيّ، وعنده مَهمّةُ إسقاط اليمين هي مَهمّة أساسيّة، **وما** يمثّله توجُّه عبّاس من الاندماج كلّيًّا في لعبة المصالح السياسيّة الإسرائيليّة، بصرف النظر عن اليمين واليسار. وتَبْقى في الحالتين فكرة القائمة المشتركة كمشروع سياسيّ جماعيّ كان أحد أهمّ أهدافه إعادة صياغة العمل السياسيّ والنضاليّ مجرّد حبر على ورق، لتُثْبت القائمة -مرّة تلو الأخرى- أنّها مجرّد سفينة إنقاذ للأحزاب من خطر عدم التمكّن من اجتياز نسبة الحسم، يستطيع ركّابها التصرّف فيها كما يشاؤون بعد أن أقلعت في بحر السياسة الإسرائيليّة.

ثامنًا: نبقى على أمل أن تكون القائمة المشتركة رافعة نضاليّة وسياسيّة ووطنيّة للمجتمع الفلسطينيّ، وهذا ما سيحدّد حضورها أو عزلتها عن الجماهير، وليست جالبة لخطاب قديم-جديد يقطعها عن التراكم السياسيّ والوطنيّ، الذي كان أحد أدوار المشتركة الاستمرار به وتطويره.

[15] مدى الكرمل. (2019، نيسان). نتائج الانتخابات البرلمانيّة (2019) في المجتمع الفلسطينيّ ومعانيها: قراءة أوّليّة. تقدير موقف. حيفا: مدى الكرمل.